

Distr.: Limited
7 May 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

الدورة الثانية

جنيف، ٣-٧ أيار/مايو ٢٠١٠

مشروع تقرير لجنة التجارة والتنمية عن أعمال دورتها الثانية

المحتويات

الصفحة

٢	موجز أعده الرئيس.....
٢	استراتيجيات التجارة والتنمية الناجحة من أجل التخفيف من تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية



موجز أعدده الرئيس

استراتيجيات التجارة والتنمية الناجحة من أجل التخفيف من تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية

(البند ٤ من جدول الأعمال)

١ - يسرّ مداولات لجنة التجارة والتنمية في إطار البند ٤ من جدول الأعمال فريقاً رفيع المستوى، أشرف عليه الأمين العام للأونكتاد. وتألّف الفريق من: (أ) "السيدة مونيكا نسانزاباغانوا، وزيرة التجارة والصناعة في رواندا؛ (ب) السيدة فينيسيا سيبوداندي، سفيرة رواندا؛ (ج) السيد روبرتو آزيغيدو، سفير البرازيل؛ (د) السيد سيزار أ. هيدالغو، من معهد كينيدي بجامعة هارفارد ومركز هارفارد للتنمية الدولية؛ (هـ) السيد دارلنغتون موابي، سفير زامبيا.

٢ - واتفق المشاركون على أن الأزمة المالية والاقتصادية التي نشأت في البلدان المتقدمة وفي شكل اختلالات للتوازن العالمي، أثّرت في جميع البلدان، بيد أنها أثّرت بصفة خاصة في البلدان النامية. وأشار المشاركون إلى أن السبب الجذري للأزمة يعود إلى تفاوت خطير في مستويات التنمية بين الشمال والجنوب، يتجلى في مشاكل هيكلية مثل التفاوت في توزيع الثروة على الصعيد العالمي، والتفاوت في حيازة الموارد واستهلاكها، والتفاوت في النظام التجاري والمالي والنقدي الدولي. بيد أن مختلف البلدان تأثرت بصورة مختلفة ذلك أن البلدان النامية أحست بهذا التأثير بصورة بالغة من خلال تقلص الصادرات والعمالة في جميع القطاعات فضلاً عن تدهور فرص العمل لصالح العمال المهاجرين وتقلص تحويلاتهم المالية. ومن بين أشد البلدان تأثراً، تلك التي تعتمد على السلع الأساسية والتي تأثرت تأثراً بالغاً بالانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية. ففي زامبيا، وهو بلد يعتمد على سلعة أساسية واحدة، أدى تدهور أسعار النحاس إلى انخفاض عائدات الحكومة، فتطلّب منها ذلك خفض نفقاتها في المجال الاجتماعي، بما في ذلك التعليم، مما أثّر بطريقة مسايمة. وأدى ذلك أيضاً إلى ارتفاع نسبة البطالة. ونقضت الأزمة المكتسبات التي تحققت بعد جهد جهيد لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأثبت ذلك الحاجة إلى زيادة الربط المباشر للتجارة وتحرير التجارة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخلق فرص عمل، للتخفيف من حدة الفقر.

٣ - وشدّد المشاركون على ضرورة الحذر إزاء الانتعاش الناشئ. فبينما ظهرت مؤشرات للانتعاش الاقتصادي، لم ترافقها مؤشرات "الانتعاش البشري"، حيث ظلت البطالة مرتفعة بصفة استثنائية وتضاءل رخاء الأسر المعيشية. فطُرِح، بعد ذلك، السؤال: كيف يتحقق انتعاش قوي ومستدام والبلدان في حاجة متزايدة إلى زيادة التمويل العام على خلفية ارتفاع

المديونية ونقص الاستثمار الخاص، وفي الوقت نفسه يُعالج تضائل أثر البرامج الاستثنائية الحافزة ويُنظر في استراتيجيات الخروج من الأزمة.

٤- وشدد عدة مشاركين على أن البلدان النامية، بما فيها ذلك بعض أقل البلدان نمواً، أثبتت قدرة جيدة على المرونة وكان أداؤها أفضل من متوسط النمو العالمي حيث كانت الاقتصادات "الناشئة" ذات الأسواق المحلية الكبيرة من بين أسرع البلدان انتعاشاً، وهي التي تتزعم حالياً الانتعاش العالمي. ويمكن اعتبار ذلك بصفته "تحولاً تكتونياً" في عملية تعزيز النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث لم يعد العالم النامي على هامش آلية الإدارة الاقتصادية. ويُعزى هذا الأداء الإيجابي إلى نضج الإدارة الاقتصادية الكلية في هذه الاقتصادات، وحسن الممارسات المالية، والتنظيم المسؤول للمؤسسات المالية والدور النشط الذي تضطلع به الدولة. وتدخلت حكومات عديدة قبل الأزمة وأثناءها عن طريق مجموعة من الأدوات السياسية، في وقت ومدة مختلفين (فوراً، وعلى المدى القصير، وعلى المدى المتوسط وعلى المدى الطويل)، وعلى أساس مؤقت ودائم.

٥- ولاحظ المشاركون أن الجهود الرئيسية أثناء الأزمة استهدفت الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي استناداً إلى الأسس الاقتصادية السليمة. وكان التدخل المؤقت الذي استهدف إتاحة السيولة ورأس المال، بما في ذلك قواعد الحيلة، حيواً في العديد من الحالات في سياق التصدي لتدفقات رأس المال، وانحسار الائتمانات وانخفاض قيمة العملة. وجنبت الإدارة المالية العامة السليمة، التي أدت إلى تكديس احتياطات من العملة الأجنبية، عدة اقتصادات هزات خارجية، بينما كانت معالجة السلطات النقدية لمعدلات الفائدة، وشروط السيولة واحتياطات المصارف أساسية للإبقاء على الخطوط الائتمانية والسيولة. وفي البرازيل، وعندما تعرّض على المصرف المركزي فعل شيء ما، قامت بذلك المصارف العامة بصفقتها المقرض قبل الأخير. وأثبتت قواعد الحيلة التي تتبعها القطاعات المصرفية فائدتها الجمة في منع الأزمة والتصدي لها. وساعد مصدر التمويل الخارجي المستقر نسبياً، مثل التحويلات النقدية، على استدامة التوازن الخارجي في بنغلاديش.

٦- وأبرز عدة مشاركين الأهمية القصوى التي اكتسبتها السياسات الكينيزية الضريبية والاقتصادية التوسعية المعاكسة للدورات الاقتصادية، التي حافظت على استقرار الطلب المحلي الكلي، بما في ذلك عن طريق إحداث تخفيضات ضريبية ونفقات مؤقتة، وتخفيض نسبة الفائدة. وبالنسبة إلى بلدان الفائض مثل الصين، كان تشجيع الطلب المحلي أساسياً في إعادة التوازن للاقتصاد الكلي العالمي. ولجأت هذه الاقتصادات إلى سياسات شاملة ومتكاملة ترمي إلى (أ) تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي؛ و(ب) إنقاذ الوظائف؛ و(ج) توسيع الطلب المحلي، وبخاصة القطاع الصناعي والاستهلاك؛ و(د) تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ و(هـ) زيادة التمويل التجاري؛ و(و) بناء المؤسسات، الذي يشمل برامج تطوير الهياكل الأساسية بما في ذلك تطوير الهياكل الأساسية المادية والسكن. وركزت البرامج على زيادة

العناية ببناء الهياكل الأساسية والخدمات ذات الصلة بما في ذلك الصحة والتعليم والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل، التي تعتبر رئيسية للقدرة التنافسية وللاستفادة من الخدمات الأساسية. وتمكنت عدة بلدان نامية من تنفيذ هذه التدابير بفضل أوضاعها المالية المستقرة واحتياطياتها الدولية الكافية الناجمة عن تحسين إدارتها الاقتصادية على المدى الطويل. وبالنسبة إلى بعض البلدان الآسيوية مثل إندونيسيا، مكّنت الدروس المستفادة من الأزمة المالية الآسيوية لعام ١٩٩٧ وتطبيق هذه الدروس من تخفيف أثر الأزمة. بيد أن الطريقة المحددة لتنفيذ السياسات توقفت على التطور المؤسسي للبلدان.

٧- وكانت إتاحة شبكات الأمان الاجتماعي أساسية للتقليل إلى أدنى حدٍّ ممكن من التكاليف الاجتماعية للأزمة، فضلاً عن منع الوفورات الاحتياطية وتعزيز الاستهلاك الخاص. وفي البرازيل، شملت هذه التدابير زيادة في الأجر الأدنى، ونقل الدخل عن طريق منافع الضمان الاجتماعي، والتأمين على البطالة وبرنامج الدخل الأدنى والدعم العام. وفي الاتحاد الروسي، تمثّلت الخاصية الرئيسية في حماية الفئات السكانية الضعيفة وإصلاح خطتي الصحة والمعاشات التقاعدية.

٨- وأعرب المشاركون عن القلق إزاء الدعم الذي يقدمه القطاع العام على نطاق واسع، بما في ذلك تدابير إنقاذ القطاع المالي والاشتراطات المرتبطة بالإففاق العام، التي يمكن أن تشوّه شروط المنافسة العالمية، ولا سيما على حساب البلدان النامية التي لا تتوفر لديها قدرات مالية مقارنة.

٩- وسلّمت عدة مشاركين بكون السياسة التجارية تمثل جزءاً هاماً من تدابير التخفيف من حدة الأزمة. ويتمثل الرد الأول في الإبقاء على الأسواق مفتوحة وعدم تقييد الاستثمار الخارجي أو عدم التمييز ضده أو الاعتماد على الحماية التجارية. فنظام التجارة المتعدد الأطراف القائم على القواعد وتحسين عملية الرصد أساسيان في هذا الصدد. وشرع بعض البلدان في وضع إطار سياساتي شامل للتجارة الوطنية من أجل تسخير إمكاناتها التجارية الكاملة. وبادرت رواندا، بدعم من الأونكتاد، إلى القيام بهذه العملية لبناء قاعدة اقتصادية متينة تستند إلى تنويع إنتاج السلع والخدمات ذات النوعية، وإلى الإسهام في تحقيق هدف إنمائي وطني والأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك التصدي للقيود المتعلقة بجانب العرض وتعزيز الاستراتيجية الوطنية للتصدير، والاستثمار في الهياكل الأساسية العامة، وإصلاح شبكات الطرق، والسياسة الصناعية العامة، إضافة إلى السياحة. وفي الصين، استمر تعزيز التصدير عن طريق تحسين التمويل التجاري، وتيسير التخليص الجمركي وتسهيل المعاملات التجارية.

١٠- وركّز المشاركون على أن المزيد من الجهود تُبذل حالياً لتعزيز التنمية الصناعية، وبناء القدرات الإنتاجية وتنويعها، حتى تكون الاقتصادات أكثر مرونة وتُوضع أسس النمو المستدام. وعلى سبيل المثال، قامت البرازيل بنفقات استثمارية قوية في إطار "برنامج تسريع النمو"،

بما في ذلك من جانب المؤسسات التابعة للدولة، واعتمدت "سياسة صناعية جديدة" للنهوض بأنشطة استراتيجية، بغية تعزيز الصادرات والاستثمار والابتكار والبحث والتطوير، بما في ذلك عن طريق التخفيضات الضريبية واستحداث قدرات ائتمانية محددة. وفي زامبيا، أُتخذت تدابير لتنويع الأسواق والمنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى وفي القطاعات غير التقليدية، عن طريق النهوض بالمناطق الاقتصادية مثلاً بتطوير الزراعة والسياحة وخدمات الهياكل الأساسية البارزة بصفة خاصة. وفي بنغلاديش، وُضعت خطوط ائتمانية لصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومُنحت حوافز ضريبية إلى قطاع الملابس. وفي جمهورية كوريا، وبغية التحضير للنمو في المستقبل، أُتخذت أيضاً تدابير لتعزيز إعادة هيكلة الشركات وتحقيق نمو أكثر مراعاة للبيئة.

١١ - وسلّم المشاركون بأن بناء القدرات الإنتاجية عملية معقدة. فقد أثبت البحث المقدم في الاجتماع أن إمكانية توسيع قطاعات الصادرات تتوقف بمرور الزمن على طبيعة هذه القطاعات وقوة الصلة العامة القائمة بين المنتجات، وأن مستوى قدرات اقتصاد ما وتعقيده (تنوع الأنشطة الاقتصادية) يُحدّد مستوى الدخل والتنمية. ويعني تنوع قطاعات الصادرات وقرّبها أن "حيز الإنتاج" قد يكون له أثر مضاعف إيجابي في القطاعات الأخرى، وهي عملية أساسية للتصنيع. وبناء على ذلك، يمكن لجهود التنسيق والشبكات التي تشمل جميع أصحاب المصلحة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لجمع القدرات على مر الزمن أن تؤدي إلى مستوى أعلى من التحول الهيكلي وإيجاد فرص على صعيد الاقتصاد ككل. وتطورت بلدان بفضل توفير تراكم القدرات التي يجري تنسيقها والتي برزت كوّنات قصيرة في حيز الإنتاج. وستتطلب التنمية مجموعة من السياسات والتدابير بما في ذلك القدرات على إنتاج مجموعة من المنتجات، وتطوير أنشطة اقتصادية مكّلة، والتعلم والاكتشاف وتبادل الخبرات المكتسبة من الإنتاج والتجارة بمنتجات مختلفة، وتنسيق التوفير، وتطوير شراكات عامة/خاصة، والاستفادة من الشركاء الآخرين في الإطار الإقليمي لتصنيع منتجات مماثلة. وتنبع المكاسب التجارية من التعلّم بدل المكاسب التي يعاد توزيعها بفضل الفعالية.

١٢ - وركّز بعض المشاركين على لزوم إعادة تشكيل الإدارة الاقتصادية العالمية لكي تعكس تطور الواقع الاقتصادي وإعلاء صوت البلدان النامية. وعند إعادة هذا التشكيل، ثمة حاجة ملحة إلى إصلاح اللوائح المالية الدولية وتعزيز اللوائح الدولية. ومن شأن ذلك أن يزيد من الاتساق مع نظام التجارة القائم على القواعد. ويعتبر بروز مجموعة الـ ٢٠ أمراً هاماً في تعزيز سياسة التنسيق.

١٣ - ورأى المشاركون أن التجارة الدولية لا تزال تؤدّي دوراً رئيسياً في تحطّي الأزمة. وأعربوا عن القلق إزاء عدم تحقيق تقدم في جولة الدوحة. ورأوا أن الوقت قد حان لإبرام صفقة تعود بنتائج مبكرة لصالح بعض أقل البلدان نمواً، على أن تشمل هذه الصفقة دخول السوق بإعفاء جمركي وإعفاء من نظام الحصص. ورأوا كذلك أنه من المهم تيسير عملية

الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بالنسبة إلى البلدان التي هي بصدد القيام بذلك. واعتبروا أنه من المهم توسيع نطاق المعونة من أجل التجارة في بناء القدرات التنافسية والإنتاجية.

١٤- ورأى المشاركون كذلك أن التعاون بين بلدان الجنوب مفيد في تعزيز التجارة وتطوير الهياكل الأساسية والمساعدة الإنمائية والتخفيف من عبء الدين. فقد عززت الصين وجمهورية كوريا، على سبيل المثال، مساعدتهما الإنمائية للبلدان النامية الأخرى. وبإمكان نجاح الجولة الثالثة من مفاوضات النظام العالمي للأفضليات التجارية في أعقاب الاتفاق الأساسي المعني بأساليب الوصول إلى الأسواق المعتمد في كانون الأول/ديسمبر الماضي أن يزيد من حفز التجارة النامية بسرعة بين بلدان الجنوب.

١٥- وهناك حاجة إلى إيجاد تدابير ومبادرات محددة وقابلة للتنفيذ تشمل استراتيجيات صناعية استباقية لتنويع القدرات التجارية لدى البلدان النامية، وتوسيع نطاق الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي، وزيادة إمدادات الخدمات في الأسواق الوطنية والدولية وتعزيز السياسات والاستثمار في الهياكل الأساسية، وتشجيع المنافسة على المدى الطويل، والإنتاج ذي القيمة العالية الموجه إلى التصدير.

١٦- وأعرب المشاركون عن تقديرهم للعمل التحليلي الذي يقوم به الأونكتاد، بما في ذلك العمل المتعلق بالاستراتيجيات الناجحة للتخفيف من حدة الأزمة، وأكدوا مجدداً أن الأونكتاد اضطلع بدور حافز وهام في تقييم وبناء توافق الآراء المتعلق بالمسارات الجديدة المحتملة في مجالي التجارة والنمو، بما في ذلك من منظور أوضاع بلدان مختلفة مثل أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور، والبلدان الأفريقية، والدول العربية والاقتصادات الصغيرة والضعيفة. وبإمكان الأونكتاد أن يقوم بمزيد من البحوث من أجل توليف تجارب البلدان، بما في ذلك التدابير اللازمة لبناء القدرات الوطنية وتنويع الاقتصادات، وآثارها السياسية في الاستراتيجيات الإنمائية الجديدة وفي نظام التجارة الدولية. ويمكن للبحوث التي يجريها الأونكتاد بشأن الأزمة أن تركز أيضاً على الآثار السياسية للأزمة واستراتيجيات التخفيف من حدتها في مجالي التجارة والاستثمار، بما في ذلك المشاكل والاختلالات التي طال أمدها. وينبغي للأونكتاد كذلك أن يواصل دعم الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى استعراض أطر السياسات التجارية والإنمائية وصياغتها، بما في ذلك الأطر المتعلقة بالخدمات، ومساعدة البلدان النامية على المشاركة المفيدة في النظام التجاري الدولي، وفي التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وفقاً لمستوى التنمية في هذه البلدان. وينبغي للأونكتاد كذلك أن يواصل دعم البلدان في بناء قدرات في مجالي النقل وتيسير التجارة.